

ظاهرة التقري العشوائي بولاية لهصابه الموريتانية

جالة مقاطعة كيفه

الباحث: محمد محمود ولد المصطفى^(*)

^(*) باحث دكتوراه/مختبر الدراسات والأبحاث في التنمية الترابية/جامعة ابن طفيل/القنيطرة/المغرب

مقدمة:

شهد المجال الموريتاني تحولات عميقة منذ نهاية الستينات من القرن الماضي طبعت البنات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، ولا زالت آثارها عالقة إلى وقتنا الحاضر، كانت نتائج لعوامل مختلفة أهمها الاستعمار الأجنبي، وتأثير الجفاف ودخول المجال مصاف التمدين، بالإضافة إلى السياسة القطاعية التي اتبعتها الدولة بعد الاستقلال، حيث اعتمدت على قطاعي الحديد والصيد البحري، وأهملت القطاع الريفي رغم الأهمية التي كان يمثلها في تلك الفترة.

إن السياسة القطاعية هذه أدت إلى عدم التوازن بين المجال القروي والمجال الحضري نفسه، مما أثر بشكل جلي على المجتمع القروي، الذي شهد استقرار كبيرا خلال الـ 25 سنة الأخيرة؛ حيث تناقصت بشكل ملحوظ نسبة الرحل، بعدما كانت تشكل 78% من السكان سنة 1965 لتتناقص في إحصاءات 1977 و1988 و2000 إلى 33.2%، 12.5%، 5% على التوالي¹.

إن هذا التناقص في أعداد الرحل تحت تأثير الاستقرار والتحضر معا؛ قد تفاقم بفعل سنوات الجفاف، وخاصة سنوات 1970-1973 و1980-1984²، وهو ما يترجم تحولا عميقا في الأنماط المعيشة للسكان. وبهذا ازداد عدد المستقرات في الريف الموريتاني، وبشكل عميق في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث انتقل عددها من 2342 قرية خلال 11 عاما أي زيادة 49% ما بين 1977-1988 و إلى 5561 قرية حسب آخر إحصاء سنة 2000 تتفاوت أحجامها من 50 إلى 500 نسمة³. هذه الدينامية القروية لم توازيها سياسة مشجعة من طرف الدولة في مجال البنات التحتية والخدماتية. واتسمت بغياب كلي لمخطط وطني لإعداد المجال تنبثق منه مخططات جهوية لتطوير التجهيزات الجماعية، والبنات التحتية ونتجت عن ذلك تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية... نتيجة التطور السريع لظاهرة التقري. إثر سنوات الجفاف التي مست بشكل حاد منذ سنوات ستينات القرن الماضي البلاد بشكل عام، وما خلفته من آثار على الحياة الرعوية والزراعية للسكان. نتيجة تراجع الزراعات المطرية وفقر المراعي وندرتها وانخفاض مناسب المياه، ونضوب البرك المائية، بالإضافة إلى التدهور الكبير للغطاء النباتي والعشبي، ونعرض أعداد كبيرة من الحيوانات البرية، فتراجع بذلك قوام الاقتصاد القروي الوطني.... هذه العوامل كان لها وقع كبير على

¹ - عبد الله ولد سيدي محمد ولد ابنو، التنمية القروية المستدامة في موريتانيا: الواقع والآفاق، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة 2012، ص: 6

² - سيدي عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثنائي الحرج، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية 1997، ص: 46

³ - Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire. Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation. 2009. Op .cit 10

النظام الاقتصادي الرعوي، وأثر بشكل قوي على الوضع الداخلي، ونتج عن ذلك خلل في التوازن والتماسك الاجتماعي وتراجع النظام الاجتماعي الذي كان يطبع المجتمع القروي سواء من ناحية الإنتاج أو الاستغلال، وتولدت علاقات جديدة مبنية على المصلحة الفردانية، واشتد الصراع على الأراضي الزراعية التي أصبحت تأخذ الصدارة من حيث الأهمية في مواضيع الإنتاج، وعرف النشاط الرعوي الذي كان النشاط الأساسي تراجعاً مهماً، وأدى ذلك إلى مزيد من استقرار الرحل، وحاول بعضهم استبدال مهنة الرعي بزراعة الأرض في مساحات ضيقة تؤمنها السدود التقليدية. مما فرض على المجتمع القروي التخلي عن حياة الرحل. ولكن أوضاع المزارعين لم تكن أحسن حالاً من نظرائهم الرعاة، حيث أن الأبعاد المرتبطة بمشكلاتهم ذات منشأ واحد. وبهذا تطورت ظاهرة التقري وبوتيرة سريعة وبكيفية غير منتظمة. وأصبحت دراستها والبحث فيها ضرورة قصوى لبلورة إستراتيجية شاملة لتنظيم هذه الظاهرة.

وإذا كانت ظاهرة التقري حديثة نسبياً فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد؛ فإنها أصبحت في الوقت الحالي ترهن مستقبل التنمية الشاملة في موريتانيا بصفة عامة وفي ولاية لعصابه بصفة خاصة. والتي تعتبر من أكثر ولايات الوطن تأثراً بهذه الظاهرة، فماهي الظروف العامة التي ساعدت على ظهور هذه الظاهرة؟ وكيف تتجلى ظاهرة التقري العشوائي في ولاية لعصابه بصفة عامة وفي مقاطعة كيفه بصفة خاصة؟.

أولاً- تزايد وتيرة التقري في ولاية لعصابه:

عرف سكان ولاية لعصابه في الآونة الأخيرة تقدماً متزايداً نحو التقري حيث مثلت نسبة السكان المستقرون (95.2%) سنة 2000 في حين كانوا يمثلون نسبة (84.4%) سنة 1988⁴. ويرجع ذلك لعدة أسباب يتمثل البعض منها في الجفاف الذي ضرب البلاد وقضى على جل الأنشطة الريفية فدخل سكان الأرياف في أزمة رحل نتج عنها استقرار عشوائي، تلك الظاهرة التي ظلت تزداد باستمرار مما نتج عنه تراجع كبير في عدد السكان الرحل بحيث لم يتجاوز عددهم 10960 نسمة سنة 2000 أي ما يمثل نسبة (4.8%) فقط من سكان الولاية. وبالمقابل ارتفع عدد القرى من 356 قرية سنة 1977 إلى 493 قرية سنة 1988 ليتضاعف عددها في أقل من 12 سنة إلى 911 قرية أي ما يمثل نسبة (16.63%) من مجموع القرى في البلاد والتي بلغ عددها حسب الإحصاء الوطني 2000 ما مجموعه 5561 قرية⁵.

⁴ - Repu plique Islamique de Mauritanie « Programme Régional de lutte Contre la Pauvreté » wilaya de LASSABA . 2004، Op.cit.13.

⁵ - Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009.Op .cit 10.

ويطرح التقري العشوائي والفوضوي الكثير من المشاكل لصناع القرار⁶، كما أصبح يشكل تحدي كبير أمام التنمية البشرية المستدامة فهذه القرى تكون متشتتة ومتباعد جدا الأمر الذي يستحيل مع منح كل قرية حقها من مشاريع التنمية. ويرجع هذا التقري العشوائي أساسا إلى تدهور ظروف المعيشية في الوسط الريفي خلال السنوات الأخيرة. فقد كان لتغيرات المناخية أثرا ملموسا في تاريخ الرعي والزراعة في موريتانيا عموما، في هذه الولاية بشكل خاص، حيث هلك جل المواشي في الريف، وتراجعت المساحات القابلة للزراعة فحتم ذلك الالتحاق بالقرى بحثا عن الاستفادة من المساعدات الغذائية التي عملت الدولة على تقديمها للمواطنين، والتي لم ينتظم توزيعها إلا في التجمعات القروية، كما أن خلق بعض من المنشآت التعليمية والصحية في المجال القروي جعل العديد من الرحل تستقر بالقرب من تلك المنشآت للاستفادة منها، وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي والتحسين الذي طرأ على وسائل المواصلات⁷.

هذه التحولات التي مست المجال القروي بولاية لعصابه ميزت المجال بحالة غير مسبوقة من انتشار ظاهرة التقري⁸ الفوضوي وخلق قرى ضعيفة الاندماج وصغيرة الحجم حيث أن نسبة (55%) من القرى البالغ عددها 911 قرية تقطن بها ساكنة تقل عن 150 نسمة للقرية الواحدة، وفي الوقت نفسه تريد كل واحدة أن يكون لها حظها الخاص من التجهيزات الاجتماعية حتى ولو كانت لا تضم سوى أسر قليلة، وهو أمر تجاوزت معه الأحكام السياسية السابقة كنوع من ضمان الولاء وكسب الود يوم الرهان، مما ترك إرثا عميق الجذور يحتاج إلى انتهاج إستراتيجية جديدة تعمل على تجميع العديد من هذه القرى في تجمع واحد ويتم اعتماد معيار كم سكاني معين يكون توفره شرطا لمنح التجهيزات العمومية الضرورية.

الجدول تطور عدد القرى حسب مقاطعات ولاية لعصابه خلال الفترة 1977-2000.

المجال	سنة 1977	سنة 2000
مقاطعة باركيوله	58	250
مقاطعة بومديد	27	39
مقاطعة كرو	25	54
مقاطعة كيفه	83	200
مقاطعة كنكوصه	136	368

⁶ - أكد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز أن بناء دولة عصرية لا يمكن أن يتأتى في ظل الفوضوية العمرانية والتقري العشوائي، وقال في كلمة أمام سكان "انبيكت لحواش" بولاية الحوض الشرقي، إن ظاهرة التقري العشوائي والنزعة الفر دانية أثقلت كاهل الدولة وعرقلت جهود التنمية وحالت دون تنفيذ الخدمات الأساسية للمواطن وخلقت مشاكل لا حصر لها. وكشف ولد عبد العزيز معالم الإستراتيجية الحضرية التي تنتهجها الدولة مبرزا أنها تقوم على تشجيع التجمعات الكبيرة وإقامة مدن عصرية تستقطب السكان في محيطها وتحد من ظاهرة فوضوية التقري والسكنى. وشدد على مخاطر التقري العشوائي وأضراره مبرزا أن الدولة لا يمكن أن توفر الخدمات للمواطن ما دام كل زعيم قبلي أو فرد أو مجموعة تنعزل بنفسها وتتقري لوحدها وتطالب من ثم بتوفير الخدمات الضرورية للحياة. وعدد جملة من المشاكل التي يطرحها التقري العشوائي وضرب مثلا في هذا المجال على أنه لا يمكن إصلاح التعليم في ظل هذا الواقع وأنه بدون تجمع سكاني كبير لا يمكن للمدرسة أن تجد من الأطفال ما يغذيها ومن ثم لن تكون هنالك مدارس..... جريدة الشعب العدد

⁷ - محمد الأمين ولد لمت، البلديات والتنمية المحلية بولاية لعصابه، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة شعيب الدكالي-2007. ص: 23

⁸ - ظاهرة التقري تعني استقرارا لرحل على شكل التجمعات سكانية.

911	356	على المستوى الجهوي
5561	2342	على المستوى الوطني

المصدر: الإحصاءات السكانية الوطنية (1977.2000).

يظهر من خلال الجدول أعلاه، تطور أعداد القرى على مستوى منطقة الدراسة، بحيث كان عددهم في مقاطعة كيفه 83 قرية سنة 1977 مقابل 356 قرية على المستوى الجهوي في نفس السنة. في حين أصبح عددهم 200 قرية سنة 2000. مقابل 911 قرية على المستوى الجهوي. أي أنه كان يتطور عدد القرى في مقاطعة كيفه بمعدل 5 قرية لسنة الواحدة، مقببل 24 قرية تظهر كل سنة على المستوى الجهوي.

ثانيا : تجليات لظاهرة التقري العشوائي بمقاطعة كيفه:

شهدت مقاطعة كيفه في الآونة الأخيرة تقدما متزايدا نحو التقري فقد كان عدد القرى يقدر بـ 83 قرية سنة 1977، ليبلغ عددهم 200 قرية سنة 2000⁹، وتعتبر مقاطعة من بين المقاطعات الوطنية التي تأثرت كثيرا بسبب انتشار ظاهرة التقري، تلك الظاهرة التي تمثل في الوقت الحالي نمطا جديدا من شغل المجال، يستقر السكان تبعا له قرب مواطن زراعية أو مناطق رعي أو على طول محاور الطرق لتأمين تموينهم بالمواد الضرورية وتسهيل تنقلاتهم. هذا التزايد المذهل في عدد القرى وتشتتها عبر المجال، شكل عقبة كبرى أمام مشاريع التنمية التي نفذتها وستنفذها الدولة وشركاءها في مجال التنمية. ويرجع تطور ظاهرة التقري العشوائي في هذه المقاطعة لعدة أسباب يتمثل البعض منها في:

العوامل الطبيعية:

لقد عرفت الظروف المناخية تدهورا قويا في موريتانيا وذلك بعد سيادة الجفاف إلي ظهرت ملامحه مع نهاية 1968 وبداية الثمانينات مترجمة بانخفاض المتوسطات المطرية وتذبذبها وتزحزح النطاق الرعي والزراعي بصورة ملحوظة نحو الهوامش الجنوبية من البلاد، حيث تراجعت المساحات الزراعية المطرية وزراعة السدود إلى مستويات ضعيفة. كما تفهقرت المراعي الطبيعية مساحة وقيمة تاركة أعداد كبيرة من القطعان أمام هلاك محقق، وفي الوقت نفسه عرفت جبهة التصحر تقدما سريعا مدمرة الغطاء العشبي والنباتي ومجبرة الرحل على الاستقرار حول نقاط المياه وجنبات الأودية وعلى محاور الطرق.

العوامل الاقتصادية:

أدت التحولات الاقتصادية التي اجتاحت الريف الموريتاني إلى مزيد من تأزم المجال القروي، خصوصا في مجال الرعي والزراعة، بالإضافة إلى نظم الخطط الاجتماعية التي اعتمدت على سياسة

⁹ - République Islamique de Mauritanie « Programme Régional de lutte Contre la Pauvreté » wilaya de LASSABA . 2004، Op.cit.13.

المساعدات الموسعة التي يتم تقديمها لتجمعات القروية خلال السنوات الجفاف بدل الاستثمار في الاقتصاد القروي، وعززت بعض المشاريع والمنجزات (السدود والآبار) التي حققتها الدولة إلى مزيد من التقري، كما أن التغييرات التي وقعت في نظم الإنتاج، وظهور بعض من وسائل الإنتاج الجديدة، كان له دور كبير في ظهور وتسريع ظاهرة الاستقرار.

العوامل الاجتماعية :

أدت التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجال الريفي، والتي لا تخرج عن السياق العام لها على المستوى الوطني، الذي تربطها به علاقات تأثر وتأثير نتيجة فاعلية المد الحضري، والانفتاح على العالم الخارجي الذي اجتياح الأرياف الموريتانية¹⁰. إلى مزيد من استقرار الرحل، وانتشار العديد من القرى وساعد على ذلك إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والصحية والثقافية في المجال الريفي التي كان لا بد من الاستقرار من أجل الاستفادة منها.

البعد العقاري:

لعب النظام العقاري دورا أساسيا في انتشار ظاهرة التقري، فلم تستطع الدولة الموريتانية في الوقت الحالي أن تتحكم فيه، إذ لا يزال يسوده الطابع القبلي وكان ذلك نتيجة لتصرف الإدارة الفرنسية الاستعمارية التي عملت على تقسيم القطع الأرضية على شيوخ العشائر والوجهاء الذين عملوا على نصرتها، مما انعكس سلبا على توزيع الأراضي بصفة غير متكافئة على المواطنين¹¹. وتعتبر مقاطعة كيفه من أكثر المناطق احتضانا لهذه الظاهرة، ويرجع ذلك بحسب اعتقادنا إلى تباين النسيج القبلي من حيث حجم النفوذ، فوجود مجموعات قبلية ذات حجم كبير، وأحيانا نافذة وتسيطر على مجالات واسعة، إلى جانب مجموعات قبلية صغيرة يعتبر حظها من ذلك كله ضئيلا، كان كفيلا بإنتاج مجتمع غير متوازن قبليا، مما انعكس بشكل طبيعي على عدم توازن الملكية العقارية للأرض فظلت لكل قبيلة حوزتها الترابية - تكون ملكا جماعيا في حالة المراعي والسدود، وتكون ملكا خصوصا في حالة الاستغلاليات المجهرية الصغيرة- ولا يمكن لغير أفرادها أن يحفر فيها الآبار أو يزرعها مخافة أن يحوز ملكيتها فيما بعد، وكثيرا ما احتدمت النزاعات القبلية بشأن ملكية الأراضي وترسيم حدودها، وحتى داخل القبيلة الواحدة.

محاوير الطرق:

10 - عبد الله ولد سيدي محمد ولد ابنو، التنمية القروية المستدامة في موريتانيا: الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره، ص.45.
11 - الشيخ ولد الشيباني "إمكانيات وعوائق التنمية الريفية المستدامة في مقاطعة العيون - موريتانيا" مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

لقد كان استيطان البدو بأعداد مهمة بمحاذات محاور الطرق ظاهرة جديدة ولكنها متسارعة. ولم تمنع أحيانا ندرة المياه الصالحة للشرب بل وانعدامها نهائيا في بعض الأماكن، من استقرار هؤلاء السكان حول تلك المحاور معتمدين على جلب المياه بالسيارات (الصهاريج) والسيارات العادية. وقد استفادت هذه القرى الناشئة الممتدة على طريق الأمل من نقاط المياه التي تم فتحها في الأصل لغرض بناء الطريق وأصبحت أثر ذلك عامل جذب واستقرار. وقد يكون من المفيد التنبيه إلى أن البلاد لم يكن لها رصيد في ميدان الطرق المعبدة غداة رحيل الاستعمار. وعليه فإن بعض المحاور الممهدة التي كان استخدامها يتوقف في جزء من السنة تحت تأثير الأمطار لم تكن ذات دور حاسم في الاستيطان خاصة أن تلك الفترة تعتبر رطبة، ولذا فقد تضافرت على أهمية المحاور المعبدة عاملان أولهما عامل الندرة وثانيهما عامل الجفاف واختلال مقومات الوسط الريفي وهو أمر جعل جاذبية الطرق المعبدة على أشدها.

وتتجلى هذه الظاهرة في انتشار العديد من القرى ذات الإحجام المختلفة والأشكال المتنوعة. إلا أنها تشترك في الوضعية المتردية التي يعيشها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في انخفاض مستوى التنمية البشرية به مقارنة مع الوسط الحضري وكذا ضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية إذ أن ما يقرب من 80% من القرى تعاني من العزلة والتهميش بسبب غياب التجهيزات الأساسية كالطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب والمراكز الصحية والمدارس مما يزيد من استفحال ظاهري الأمية والفقر حيث أن نسبة مهمة من الساكنة القروية تعيش تحت عتبة الفقر الشئ الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع البطالة والهجرة بنوعها الداخلية والخارجية. وفي مقاطعة كيفه توجد (37.5%)¹² من مجموع القرى يقطن فيها أقل من 100 نسمة. ويقدر هذا المعدل على المستوى الجهوي ب (41%) من مجموع القرى على المستوى الجهوي و(75.5%) من مجموع القرى يقطن في كل قرية أقل من 300 نسمة¹³ وعلى المستوى الجهوي نجد (80.2%) من مجموع القرى تقطن في كل قرية واحدة أقل من 300 نسمة. وتتميز مقاطعة كيفه بكثرة القرى المنتشرة في بالأودية وفوق الهضاب الوعرة¹⁴. إن هذه الظاهرة سوف ترهن مستقبل التنمية الترابية وتعمل على تشتيت جهود السلطات العمومية، مما يستدعي من الدولة وضع سياسة واضحة اتجاه هذه الظاهرة¹⁵. حتى تتمكن الدولة من تلبية حاجيات السكان.

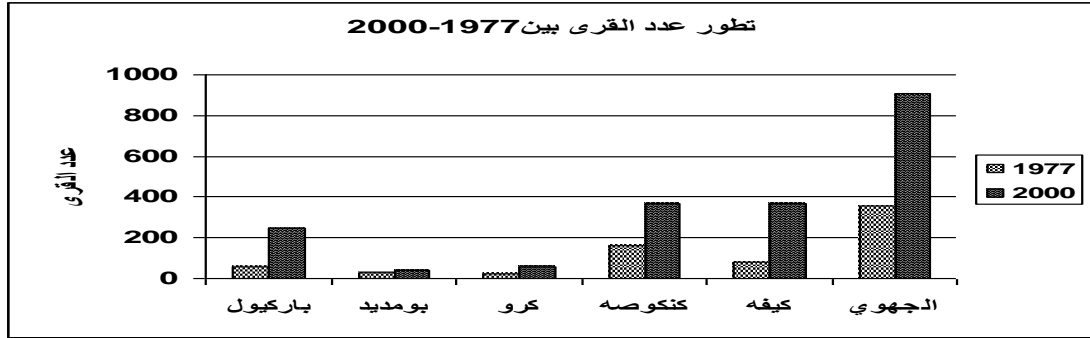
¹² -Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009. ibid. .Op.cit.12

¹³ - Inventaire des Infrastructures et Equipements collectifs disponibles dans la Wilaya de l'Assaba 2004.ibid. Op .cit. 13

¹⁴ - السالك ولد مولاي أشريف، دور الماء في تنظيم المجال بولاية لعصاية، بحث لنيل دبلوم دراسات معمقة في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى

¹⁵ - تعمل المصالح المعنية وزارة الإسكان والاستصلاح الترابي حاليا على إعداد مرسوم سيصدر عن مجلس الوزراء يعالج وضعية التقري العشوائي التي أصبحت في العقود الأخيرة عائقا حقيقيا في وجه خطط التنمية بضع الآليات القانونية والتنظيمية لتكوين مختلف التجمعات السكنية من مدن وقرى، حيث يقترح المرسوم المزمع إصداره أن يكون إنشاء القرى والمدن مشروطا بموافقة مشتركة من وزارتي الداخلية والإسكان

المبيان تطور عدد القرى على المستوى الجهوي 1977-2000.



ثالثا: توزيع القرى حسب حجم القرية في مقاطعة كيقه:

اعتبر التعداد الشامل للسكان سنة 1977 أن القرية هي كل تجمع سكاني توجد به على الأقل بناية واحدة صلبة. أما المدينة فهي كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه على 5000 نسمة¹⁶، وعرف المستقرون على أنهم يتكونون من العائلات التي تسكن معظم أوقات السنة في القرى أو المدن، في حين أن الرحل يتألفون من مختلف الأسر التي تتخذ من المخيمات سكنا لها في معظم السنة. ولم تظهر معطيات موثوقة لأعداد السكان بالبلديات الريفية، إلا في الإحصاء الوطني الأخير سنة 2000 نظرا لأن التعدادات التي سبقت هذه الفترة كانت البلديات الريفية فيها لا تزال قيد التشكيل، فالتعداد الوطني الثاني 1988 تزامن بالضبط مع فترة إنشاء هذه البلديات مما جعله لا يدرجها في عملية التعداد كوحدات إدارية قائمة، وإنما ركز فقط على إظهار أعداد السكان على مستوى القرى، وبالتالي تكون المعطيات الواردة في الجدول التالي أول إحصائية يمكن الركون لضبط أعداد السكان بالبلديات المدروسة، ومن ثم توزيعهم الجغرافي عبر مجال المقاطعات المدروسة .

البلدية	عدد السكان	عدد التجمعات	أكثر من 1000 ساكن	من 750 إلى 999	500 إلى 749	300 إلى 499	100 إلى 299	0 إلى 99

والعمران والاستصلاح الترابي إضافة التي السلطات الإدارية التي يقع التجمع السكني ضمن سلطتها الترابية. وحددت مسودة المشروع المذكور الحد الأدنى لإنشاء قرية ب 499 نسمة على أن يكون من حق تجمع يبد من هذا العدد وحتى 2499 نسمة الحصول على مدرسة ابتدائية في حين يستفيد من إعدادية كل تجمع بلغ 4499 نسمة واشترطت لإطلاق اسم مدينة على أي تجمع بلوغ عدد سكانه 5000 نسمة وان يكون عاصمة لولاية بغض النظر عن وصوله لهذا السقف،حي يكون من في الحالتين الحصول على ثانوية.

¹⁶ - محمد احمد ولد السيد، الزراعة المروية على الضفة اليمنى لنهر السنغال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى،

14	11	4	2	1	4	36	13758	أغورط
29	26	5	0	0	1	61	11867	لقران
11	21	12	1	1	0	46	10592	الملكه
8	6	3	1	0	0	18	4075	انواملين
7	8	2	1	0	0	18	3771	كورجل

جدول توزيع القرى ببلديات مقاطعة كيفه حسب حجم السكان 2000.

SOURCE : Commissariat aux droits de l'homme P.9. Op.cit

يتضح من خلال الجدول أن أعداد القرى ترتفع في ثلاثة بلديات بمجال دراستنا هي على التوالي بلاجميل(99 قرية) وهامد (96 قرية) وتناها(78 قرية) في حين تراوح ما بين 18 و60 قرية في باقي البلديات الأخرى، لكن العبرة تكمن أساسا في أحجام هذه القرى، إذ تبين أنه على غرار المستويين الجهوي والوطني يكثر بمقاطعة كيفه انتشار القرى ذات الأحجام الصغيرة جدا، الأمر الذي يجعل من مسألة تغطيتها بالتجهيزات الضرورية أمر غير مستساغ، بسبب عدم توفر جُلها على المعايير المطلوبة لإنشاء مدرسية، أو نقطة صحية أو مائية، وقد سبقت الإشارة إلى أن الدولة كانت شريكا أو مسهلا على الأقل لظاهرة التقري العشوائي التي عرفتها موريتانيا عقب سنوات الجفاف. وهكذا يلاحظ أن 1.3% من مجموع القرى بالمقاطعة البالغ 200 قرية هي التي تتوفر على ساكنة تفوق 1000 نسمة، و1% منها تتراوح ساكنتها ما بين 750 إلى 999 نسمة، ثم 2.5% تتراوح ساكنتها ما بين 500 إلى 749 نسمة، في حين أن نسبة 10% منها يتراوح عدد سكانه ما بين 300 إلى 499 وينخفض عن هذا المستوى بكثير في الغالبية العظمى من القرى، حيث يتراوح ما بين 100 إلى 299 نسمة في نسبة 39.7% كما يقل عن 100 نسمة في نسبة 45.5% منها كذلك. وبهذا تطورت ظاهرة التقري وبوتيرة سريعة وبكيفية غير منتظمة ومشتتة، وتم استغلال المجال بطرق متعددة.

رابعا: انعكاس ظاهرة التقري العشوائي بمقاطعة كيفه:

1- استغلال غير عقلاني للمجال:

إن العشوائية التي ميزت استقرار الرحل بهذه المقاطعة أثرت كثيرا على استغلال المجال، فهذه القرى تنتشر بشكل عفوي في السهول والأودية وفوق الهضاب، فقد تم تدمير الغطاء الغابوي بالعديد من الأودية بسبب توطين العديد من القرى في المناطق الرعوية. وأخرى تتوطن على محاور الطرق وفي مناطق قليلة الموارد المائية مما يجعلها عرضة لموجات من العطش. كما أن بعض هذه القرى تتوسع بدون تصاميم توجه نموها المجالي.

2- عجز السياسات والخدمات الاجتماعية عن تلبية حاجيات القرى :

إن تشتت المميز لظاهرة القروية في موريتانيا عموماً، زاد من تكاليف الاستثمار في البني الأساسية كالصحة والتعليم ، وقد شكل النمو السريع للتقري مشكلة للتخطيط والاستثمار العام لتلبية الاحتياجات الحيوية للسكان، ورفعت من حدة المشاكل الاجتماعية، خصوصاً في المناطق الرعوية وارتكاز المياه والزراعة، مما تسبب في الصراع الاجتماعي، في ظل مشكلة الحصول على المياه التي تسبب في وجود الصراعات الاستيطانية العشوائية، وزاد من المشكل انتشار ظاهرة المدارس الصغيرة وارتفاع تكاليفها المادية والبشرية وتباينها إلى حد كبير نتيجة للضغوط الاجتماعية (الوجهاء) على الصعيد المحلي.

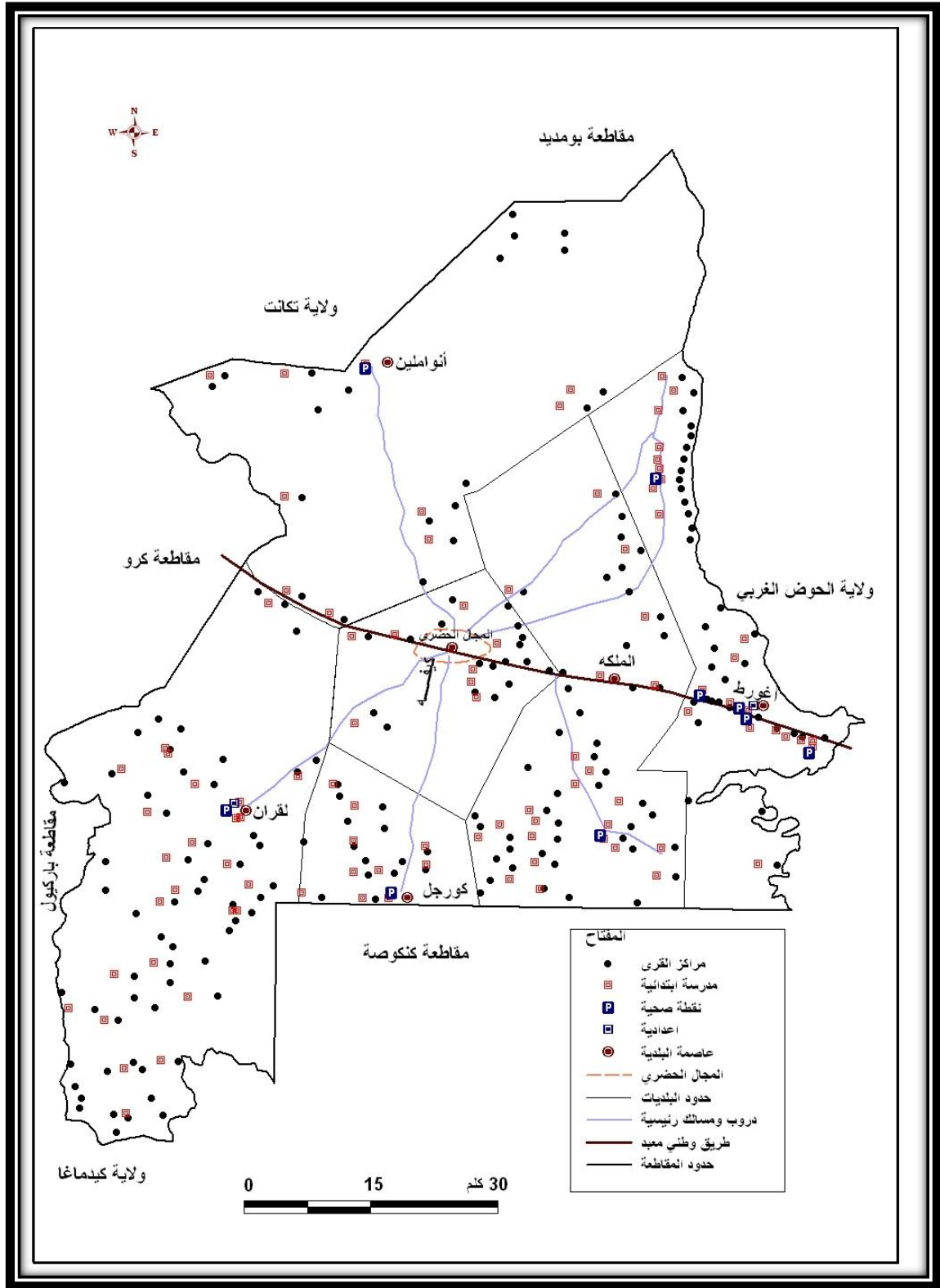
3- ارتفاع تكاليف التجهيزات والاستثمار في المجال القروي:

إن الواقع الحالي للتقري العشوائي يزيد من تكلفة التجهيزات ويقل من فرص الاستثمار. فإذا كانت الدولة تسعى جاهدة إلى خلق الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية، فإن تشتت القرى لا يسمح بخلق بنيات تحتية مهمة، إذ لم تستطع الدولة فك العزلة عن القرى، كما أن المنشآت التعليمية والصحية والمائية والثقافية لا تزال تعاني من نقص كبير وعدم فاعليتها بسبب ارتفاع تكاليفها.

4- تدهور الوسط الطبيعي:

بنظر إلى شح الموارد الطبيعية وهشاشتها في مقاطعة كيفة، وبما أن التنمية المستدامة أصبحت اليوم ضرورة حيوية، سواء تعلق الأمر بالمسألة المائية أو بالأراضي الرعوية ونظمها الإنتاجية أو بالتراث الغابوي التي تجعل رغبة الساكنة المحلية لتلبية حاجياتهم السوسيو-اقتصادية يستغلونها بطرق عشوائية دونما تفكير فيما سيحدث فم بعد ذلك وساعد على ذلك العجز في البنيات التحتية وضعف التأطير التنموي، الأمر الذي انعكس على مستوى عيش الساكنة القروي، وأدى إلى خلل في الأنظمة الإنتاجية، والبيئية وانعكس ذلك على مدى استدامة الوسط الطبيعي، الذي تمثل ظاهر الفقر بالوسط القروي لهذه المقاطعة، أهم تحدي لمستقبل الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك هناك ضغط مفرط على الموارد المائية والغابوية التي تعتبر بنكا طبيعياً للمنطقة ومورداً اقتصادياً واجتماعياً تجب المحافظة عليه.

خريطة: تبين ضعف الخدمات الاجتماعية بالمجال القروي لمقاطعة كيفة.



المصدر: عمل الباحث اعتمادا على مند وبيتي التعليم والصحة بولاية لعصابة.

خامسا: تنظيم وتأهيل هذه القرى:

لقد أدى تراكم التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في المجال القروي بكيفه، إلى استفحال ظاهرة التقري العشوائي. وعجزت الدولة عن توفير ابسط مقومات الحياة الكريمة لشريحة عريضة من سكانها، نتيجة تشتت جهودها في توفير الخدمات الأساسية، وتفاقم بذلك مستوى الأمية والفقر الذي أصبح يمس أكثر من ثلثي السكان. بسبب ضعف مؤشرات التنمية البشرية، فالتوزيع المجالي لهذه التجمعات السكانية، كان عائقا أمام مشاريع وبرامج التنمية. مما نتج عنه عجزا كبيرا في المرافق الضرورية (الصحية والتعليمية، والماء الشروب والصرف الصحي، والكهرباء ومختلف التجهيزات السيو-ثقافية الأخرى) الذي يميز معظم القرى ويخلق متاعب كبيرة لقاطنيها تنضاف إلى المتاعب المترتبة عن هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المطبوعة أساسا برداءة السكن، وتفشي البطالة وقلة فرص الشغل على الصعيد المحلي، والأكثر من ذلك أن سكان هذه القرى تخوضا حربا ضروسا ضد قلة المياه بسبب الجفاف ونضوب الموارد المائية الجوفية، ويصل الأمر في الكثير من الأحيان إلى العطش الشديد مما يهدد حياة سكان القرى الذين يشكل الأطفال والنساء غالبيتهم، وتزداد الوضعية سوءا خلال فصل الصيف، حيث تصبح القرى غير قادرة على ضمان تزويد سكانها بالماء الصالح للشرب.

الأمر الذي يساهم في تعريض حياة العديد من الأفراد والجماعات لعدم الاستقرار، وبالتالي تطلع أفواج منهم إلى شد الرحال نحو الخارج، أو إلى المدن الوطنية الكبرى في وقت لا تزال الوحدات المحلية (البلديات) التي نشأت لغرض تفعيل وتطبيق اللامركزية عاجزة عن التخفيف من معاناة المواطنين وحل مشاكلهم عن قرب وطرحها على مختلف الجهات المعنية. وفي هذا المقال نحاول الخروج بمقترح لتنظيم هذه القرى وتنميتها.

تجميع بعض القرى	تأهيل العنصر البشري	توفير البنيات التجهيزية والاقتصادية	المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن تدبيرها	التنظيم الجماعي للقرى	إجراءات قانونية وإدارية
- إنشاء تجمع للقرى في بلدية كل من لكران والملكة.	-إنشاء مدارس وتكملة بعض المدارس الناقصة،- بناء نقاط صحية في القرى التي يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة،-وتزويد القرى بالماء الصالح للشرب وبشبكة لتوليد الكهرباء.	- بناء آبار، ودعم الزراعة المطرية، وزراعة الواحات والخضروات. دعم التنمية الحيوانية. - فك العزلة.	- حماية المراعي،- حماية الغطاء النباتي،- تثبيت الرمال المتحركة.	- يشكل التنظيم الجماعي للقرى وسيلة ضرورية لمواكبة ديناميكيات التنمية المحلية وتتجسد تلك المقاربة في إنشاء تجمعات وتعاونيات واتحاديات	التطبيق الفعلي للقانون العقاري.

المراجع:

- عبد الله ولد سيدي محمد ولد ابنو " التنمية القروية المستدامة في موريتانيا: الواقع والآفاق " بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة 2012.
- سيدي عبد الله المحبوبي " الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثنائي الحرج، "بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية 1997.
- محمد الأمين ولد لمات " البلديات والتنمية المحلية بولاية لعصابة" بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة شعيب الدكالي- 2007 .
- الشيخ ولد الشيباني " إمكانيات وعوائق التنمية الريفية المستدامة في مقاطعة العيون موريتانيا " بحث لنيل دبلوم دراسات معمة في الجغرافيا، جامعة وهران 2007.
- محمد احمد ولد السيد " الماء والفلاحة على الضفة اليمنى لنهر السنغال " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب 2007.
- السالك ولد مولاي أشريف " دور الماء في تنظيم المجال بولاية لعصابة" بحث لنيل دبلوم دراسات معمة في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى 2002.

-République Islamique de Mauritanie. Inventaire des Infrastructures et Equipements collectifs disponibles dans la Wilaya de l'Assaba 2004.

-Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009..

- République Islamique de Mauritanie « Programme Régional de lutte Contre la Pauvreté »wilaya de LASSABA . 2004.

-Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009 .

- République Islamique de Mauritanie . Le Recensement Général de la population et de l'Habitat, ONS 2000.